

### المملكة العربية السعودية - الفئة 3

تشكل المملكة العربية السعودية مقصداً لرجال ونساء يتعرضون للعمل القسري، وإلى حد أقل إلى الدعارة القسرية. إذ يسافر إليها طوعاً رجال ونساء من بنغلادش، الهند، سريلانكا، النيبال، باكستان، الفلبين، إندونيسيا، السودان، إثيوبيا، كينيا، فيتنام، بورما، والعديد من البلدان الأخرى للعمل كخدم في المنازل أو كعمال ذوي مهارات متدنية، ويواجه العديد منهم لاحقاً ظروفاً تدل على عبودية قسرية، ويشمل ذلك عدم دفع الأجر، والعمل لساعات طويلة دون راحة، والحرمان من الطعام، والتهديد، والاعتداء الجسدي والجنسى، والقيود على تحركاتهم مثل احتجاز جوازات سفرهم أو سجنهم في مكان العمل. وتُقرّ منظمة العمل الدولية أن المملكة العربية السعودية تشكل واحدة من أكبر مستخدمي عمال المنازل في العالم، وأنه يسود قطاع العمل المنزلي لديها أعلى معدل لساعات العمل في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن العديد من العمال المهاجرين يوقعون عقود عمل تحدد حقوقهم، فقد أبلغ بعضهم عن إخضاعهم لظروف عمل تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المذكورة في العقد. كما أن البعض من العمال المهاجرين لم يوقعوا أبداً أي عقد عمل على الإطلاق، مما يجعلهم عرضة بوجه خاص للعمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين المالي. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية تفرض على العمال الأجانب الحصول على إذن من صاحب العمل لتزويدهم بتأشيره خروج قبل أن يتمكنوا من مغادرة البلاد، فقد أبلغ العمال المهاجرون أنهم أجبروا على العمل لشهور أو سنوات بعد انتهاء المدة المحددة في العقد المبرم، وذلك لأن صاحب العمل لم يمنحهم تصريحاً بالمغادرة.

ومن المعتقد أن النساء من آسيا وأفريقيا يُجبرن في المقام الأول على ممارسة الدعارة في المملكة العربية السعودية. وجرى الإبلاغ عن اختطاف بعض عاملات المنازل وتم إجبارهن على ممارسة

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

الدعارة بعد هروبهم من أصحاب عملهن المسيئين إليهن. ويُجبر الأطفال من اليمن، ونيجيريا، والباكستان، وأفغانستان، وتشاد، والسودان على العمل القسري كمتسولين وكباعة جوالين في المملكة العربية السعودية، وذلك بتسهيل من عصابات إجرامية. وأفادت دراسة أجرتها الحكومة السعودية في العام 2011 إلى أن معظم المتسولين في المملكة العربية السعودية هم من اليمن ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة. ويسافر بعض المواطنين السعوديين إلى وجهات خارجية بما في ذلك المغرب، ومصر، واليمن، وأفغانستان، وباكستان، والهند، وبنغلادش سعياً وراء البغاء مع نساء وفتيات قاصرات. كما يُجري بعض الرجال السعوديين "عقود زواج مؤقتة" مقبولة قانونياً في بلدان مثل مصر والهند وموريتانيا واليمن وإندونيسيا كوسيلة يمكنهم من خلالها الاستغلال الجنسي لفتيات ونساء في الخارج.

لا تلتزم حكومة المملكة العربية السعودية تماماً بالمعايير الدنيا الازمة للقضاء على الاتجار بالبشر، كما لا تبذل جهوداً كبيرة ل القيام بذلك. وعلى الرغم من أن الحكومة أبلغت عن مقاضاة اثنين بجريمة الاتجار بالبشر لأغراض جنسية خلال فترة إعداد هذا التقرير، وحددت بعض ضحايا الاتجار بالبشر، ومن بينهم طفلة، بيد أنها حددت وأحالت عدداً من الضحايا إلى مرافق الحماية كان أقل مما ذكرته الحكومة خلال فترة إعداد التقرير السابق. لم تبذل الحكومة جهوداً منهاجية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بشكل استباقي بين عاملات المنازل والأطفال الهاربين الذين تلقوا المساعدة في مرافق تدیرها الحكومة. وقد واصل بعض ضباط الشرطة ومسؤولون سعوديون اعتقال، واحتجاز، وأحياناً اتهام عمال مهاجرين غير شرعيين ممن قد لا يمكن تحديد هويتهم كضحايا للاتجار بالبشر، في حين أحالت الشرطة آخرين إلى مرافق تدیرها الحكومة. يواصل نظام الكفالة، بما في ذلك شرط الحصول على تأشيرة خروج، في تقيد حرية التنقل للعمال المهاجرين ويعيق من قدرة ضحايا الاستغلال والإساءة في رفع قضايا قانونية ضد أصحاب عملهم. ولا يزال عمال المنازل - مُعرضين بشدة للعمل القسري - يعانون من استثنائهم من حماية قانون العمل العام، ويواصل أصحاب العمل احتجاز جوازات سفر العمال بانتظام دون عقاب

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

كوسيلة للاحتفاظ بالعمال في العمل القسري، على الرغم من أن هذه الممارسة محظورة بموجب القانون.

توصيات خاصة للمملكة العربية السعودية: ينبغي أن تقوم بإصلاح نظام الكفالة وتفرض تطبيق القوانين السارية المفعول لتشي أصحاب العمل عن احتجاز جوازات السفر وتنقييد تحركات العمال بما في ذلك الحرمان التعسفي من تأشيرات الخروج، باعتبارها وسيلة لمنع تجاوزات الاتجار بالبشر؛ وأن تزيد بدرجة كبيرة الجهود الرامية إلى مقاضاة، ومعاقبة، وإصدار أحكام صارمة بحق مُرتكبي الاتجار بالبشر، بمن في ذلك أصحاب العمل المسيئون، والمتورطون بالاتجار بالجنس وذلك وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر عام 2009؛ وأن تقوم بإنشاء آلية لتحديد هوية الضحايا للتمكن من التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين آلاف العمال الذين يتم ترحيلهم سنوياً لانتهاكهم قوانين الهجرة وغيرها من الجرائم؛ وأن تضمن عدم معاقبة ضحايا الاتجار على أفعالهم الناتجة مباشرة عن تعرضهم للاتجار بالبشر كالهروب من أصحاب العمل المسيئين لهم ومن ثم انحرافهم في الدعارة؛ وأن تضمن أن ضحايا الاتجار بالبشر يستطيعون رفع قضايا جنائية ضد أصحاب عملهم في الممارسة الفعلية، وأن توافق تحسين حماية الضحايا في المراكز التي تديرها الحكومة وذلك من خلال ضمان الاستقلالية وحرية التنقل وتوفير المترجمين في تلك الواقع؛ واحترام حق الخصوصية للمقيمين؛ وأن تضمن أن جميع ضحايا الاتجار بالبشر يمكنهم طلب المساعدة؛ وأن تطبق قوانين العمل وتوسيع نطاق الحماية الكاملة للعمال بما في ذلك عمال المنازل؛ وأن توافق توسيع نطاق التدريب القضائي والتوعية العامة بشأن التعرف على حالات العمل القسري والاتجار بالبشر لأغراض الجنس.

#### المقاضاة

قامت حكومة المملكة العربية السعودية بجهود محدودة في مجال تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لم تتحقق الحكومة بادعاءات قيام أصحاب العمل الذي يسيئون معاملة عمال المنازل في البيوت الخاصة وفي الشكاوى حول احتجاز جوازات سفر

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

العمال، إنما اعتمدت الحكومة على قيام العمال الأجانب بتقديم شكاوى سوء المعاملة، على الرغم من أن العديد من العمال لا يملكون سوى الحد الأدنى من القدرة على إيصال مثل هذه الشكاوى إلى السلطات. قانون مكافحة الاتجار بالبشر للعام 2009، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم M/40 (40/M)، يحدد ويحظر جميع أشكال الاتجار بالبشر، ويفرض عقوبات بالسجن تصل حتى 15 سنة، وفرض غرامات تصل إلى ما يعادل حوالي 266,700 دولار لانتهاكات. كما يمكن زيادة العقوبات في ظل ظروف معينة، من بينها تلك المتعلقة بالاتجار بالبشر التي ترتكبها مجموعة إجرامية منظمة أو ترتكب ضد امرأة، أو طفل، أو شخص معوق، أو إذا ارتكبت جريمة الاتجار بالبشر على يد مسؤولي تطبيق القانون. إن هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وتتمثل مع العقوبات المنصوص عليها لمعاقبة جرائم خطيرة أخرى. وبما أن القانون يشمل الجرائم التي تتجاوز نطاق الاتجار بالبشر، مثل الدعارة، ينبغي على الحكومة تفصيل النشاطات التي يفرض تطبيقها بموجب هذا القانون من أجل تحديد ماهية عمليات المقاضة والإدانات التي تتعلق بالاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن قانون مكافحة الاتجار بالبشر للعام 2009 لا يتطرق إلى احتجاز جوازات السفر وتأشيرات الخروج كوسيلة للحصول على أو الاستمرار بالعمل أو الخدمات القسرية، فإن قرار مجلس الوزراء رقم 166 للعام 2000 يحظر ممارسة احتجاز جوازات سفر العمال باعتبارها مخالفة منفصلة وأقل شأنًا. لم تبذل الحكومة أية جهود لتطبيق قرار مجلس الوزراء الذي يحظر مصادرة جوازات سفر العمال الأجانب، وتصاريح الإقامة، واستخدام تصاريح الخروج للسيطرة على تحركات العمال، وتشير التقارير إلى أن هذه الممارسة لا زالت مستمرة على نطاق واسع.

وقد أبلغت الحكومة عن مقاضاة وإدانات وأحكام بالسجن في عشر قضايا من قضايا العمل القسري، وحالة واحدة من التسول القسري، وحالتين من الاتجار بالجنس، وذلك بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن الحكومة لم تقدم تفاصيل للإثبات أن هذه الحالات تشكل قضايا اتجار بالبشر كما تحددها المعايير الدولية. في هذه الحالات، حكم على

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

مُرتكبي العمل القسري بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة، وحُكم على مرتكب الاتجار بالجنس بالسجن لمدة سنة واحدة. وقُدمت الحكومة إحصاءات حول المحاكمات القضائية والإدانات بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر، ولكنها أبلغت أيضاً عن صعوبات في تعقب وجمع مثل هذه البيانات المتعلقة بفرض تطبيق القانون في الوقت المناسب، وذلك نظراً للبطء والعمليات البيروقراطية المفرطة. ولم تبلغ الحكومة عن إجراء أية تحقيقات أو عمليات مقاضاة لموظفي حكوميين بتهمة توسيط مزعوم في جرائم ذات صلة بالاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. زودت الأمانة العامة بين الوزارات حول مكافحة الاتجار بالبشر، بالتعاون مع إحدى الجامعات، ثلاث ورش عمل لمسؤولين حكوميين بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. كما عقدت وزارة الشؤون الخارجية أيضاً دورات تدريبية حول مكافحة الاتجار بالبشر شملت 21 مسؤولاً حكومياً.

### الحماية

في حين حققت المملكة العربية السعودية بعض التقدم المحدود في حماية الضحايا، إلا أن جهودها الإجمالية بقيت غير كافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لم تُطبق الحكومة إجراءات منهجية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر من بين الفئات المعرضة للأخطار، مثل النساء في مجال البغاء، والمهاجرين الأجانب، وعمال المنازل. علاوة على ذلك، واصل المسؤولون الحكوميون اعتقال، واحتجاز، وأحياناً محاكمة، ضحايا الاتجار عن ارتكاب أعمال غير مشروعة جاءت كنتيجة للاتجار بهم. أقرت الحكومة السعودية أنه قد يجوز احتجاز ضحايا الاتجار وترحيلهم من البلاد بسبب وضعهم غير النظامي في المملكة العربية السعودية، كما اعتقل بعض ضباط الشرطة ورحل عن البلاد عملاً أجانب بسبب هربهم من أصحاب عملهم. ولم يعتبر بعض المسؤولين الحكوميين عملاً المنازل الهاربات بمثابة ضحايا محتملات للاتجار بالبشر. وعندما تخلف أصحاب عمل عاملات المنازل عن المطالبة بهن في المطار، طلب المسؤولون عن جوازات السفر في منطقة نجران احتجازهن مع أشخاص اتهموا بارتكاب جرائم أو انتهakan لقوانين

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

الهجرة. إلا أن حاكم منطقة نجران، انتقد هذا النظام وطلب رسمياً أن تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية سوية مع جمعيات خيرية محلية لتأمين المأوى لتلك النساء حتى يتم الاتصال بكفلائهن وإلى أن تفتح الوزارة ملجاً لعاملات المنازل في نجران، ومع ذلك، لم يتم تحديد جدول زمني لافتتاح الملجاً حتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجهت النساء اللواتي ألقى القبض عليهن جرائم تتعلق بالدعارة، قد تكون بعضهن ضحايا مجهولات الهوية، ولذا واجهن الملاحقة القضائية، وفي حال تمت إدانتهن، سيواجهن عقوبة السجن أو عقوبات جسدية. وعلاوة على ذلك، لا تزال ما لا يقل عن 38 عاملة منزل إندونيسية قيد الإجراءات القضائية لجرائم يُزعم أنهن ارتكبناها ضد كفلائهن أو أحد أفراد أسرة كفلائهن، ويمكن أن يُحكم عليهم بالإعدام. ووفقاً لنقارير وسائل الإعلام، قد يحكم بالإعدام على بعض العاملات اللواتي يمكن أن يكن قد تعرضن لظروف العمل القسري بسبب جرائم ارتكبناها ضد أصحاب عملهن السعوديين السابقين. لم يكن هناك أي دليل يؤكد أن القضاء السعودي أخذ في الاعتبار العنصر المحتمل لعملهن القسري في بعض هذه الحالات. وقد أبلغت سفارات بلد المصدر عن مواجهة صعوبة في الوصول إلى مواطنها - وقد يكون البعض منهم ضحايا الاتجار بالبشر - ومن هم رهن الاحتجاز.

على الرغم من أن قانون مكافحة الاتجار بالبشر للعام 2009 يتيح للضحايا تفسير حقوقهم القانونية بلغة يفهمونها، وبالرعاية الجسدية والنفسية، والمأوى، والأمن، والقدرة على البقاء في المملكة العربية السعودية للإدلاء بشهادتهم خلال إجراءات المحكمة، فلا يزال العديد من الضحايا يلجأون إلى سفارات بلادهم، وقد أفادت البعثات الدبلوماسية لبلدان المصدر عن التعامل مع الآلاف من الشكاوى حول عدم تلقي الأجر، والإيذاء الجسدي أو الجنسي، وسوء ظروف العمل التي يعاني منها مواطنوهم في المملكة العربية السعودية في كل عام. لم يتتوفر أي مأوى متخصص لضحايا الاتجار بالجنس أو ضحايا الاتجار بالبشر الذكور. وأدارت الحكومة ملجاً للإناث العاملات في المنازل الهاربات في الرياض. وفي حين لم يقدم موظفو المأوى أي جهد منهجي لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بين المقيمات في المأوى، زار أخصائيون اجتماعيون الملجاً على أساس شهري

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

وحسب الضرورة لتحديد الضحايا المحتملات للاتجار بالبشر. كما أنشأت إدارة مكافحة التسول في وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً ملاجئ للأطفال المتسولين في مختلف المدن في البلاد. إلا أن النساء المقيمات في المأوى واجهن تقييدات تفرضها الحكومة على تحركهن خارج المأوى، وبعض التقييدات حول اتصالهن بعائلاتهن أو بالمسؤولين القنصليين، ولم تُتح للنساء إمكانية الوصول إلى مُترجمين في الموقع وتعرضن بدرجة واسعة لدخول الموظفين الذكور إلى غرفهن الخاصة بدون أي اعتبار بأن يشكل سلوكهم انتهاكاً لخصوصية النساء. وفي المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية هناك صعوبة في الوصول لمثل هذه المرافق، وجرى إيقاء ضحايا الاتجار بالبشر في السجون إلى أن يتم حل قضاياهن. وأبلغت الحكومة أنها حددت 51 ضحية للاتجار بالبشر. وكانت ثلاثة من الضحايا مواطنات سعوديات، وأربعة تحت سن الثامنة عشرة. أحالت الحكومة امرأتين من الضحايا الـ 51، إلى مأوى للحكومة وخمس ضحايا إلى منظمات خيرية سعودية، ومنحت بعضهن الإقامة في الفنادق.

وذكر بيان لمجلس الوزراء ترافق مع قانون مكافحة الاتجار بالبشر للعام 2009 أن الضحايا لهن الحق في البقاء في المملكة العربية السعودية أثناء التحقيقات والإجراءات القضائية. إلا أن الضحايا اللواتي تجاوزن فترة الإقامة المحددة في تأشيرات دخولهن، أو كنّ هاربات من أصحاب عملهن، أو أنهن بخلاف ذلك الشروط القانونية للتأشيرات دخولهن، أدخلن السجن في بعض الأحيان من دون التعريف عنهن كضحايا. ومنع بعض أصحاب العمل السعوديين العمال الأجانب من مغادرة البلاد من خلال رفضهم السماح لهم بالحصول على تأشيرات خروج، مما أسف عنه بقاء العمال يعملون خارج شروط العقد المبرم ضد إرادتهم أو ظلوا قابعين في مراكز الاحتجاز إلى أجل غير مسمى. وقد ساعد بعض ضباط الشرطة الضحايا من خلال إحالتهم إلى الملاجئ الحكومية. لكن ضباط شرطة آخرين، أعادوا العمال الأجانب الذين أفادوا عن إساءة المعاملة إلى أصحاب عملهم، وتم الضغط عليهم لسحب شكاوهم من المحاكم، أو تم إقناع الضحايا بقبول تعويض نقيدي بدلاً من توجيه اتهامات جنائية ضد أصحاب عملهم. ورفع بعض أصحاب العمل

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

قضايا مضادة كاذبة ضد العمال الأجانب واتهمواهم بالسرقة، وبالسحر، وبالزنا رداً على ادعاءات العمال عن سوء المعاملة، وهو ما أثبت غيرهم عن الإبلاغ عن أعمال العنف. ولم ينجح سوى القليل من المهاجرين برفع قضايا جنائية ضد أصحاب العمل المسيئين لمعاملتهم بسبب التأخيرات الطويلة في نظام الهجرة والعدالة.

### الوقاية

حققت الحكومة بعض التقدم في منع الاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن المشاكل النظامية الناتجة عن الأنظمة المعتمد بها في نظام الكفالة استمرت قائمة. وكانت الأمانة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق جهود الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر، وخصصت الحكومة ما يعادل 3 ملايين دولار تقريباً للأمانة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر في السنة المالية 2013. ومع ذلك، أعاقة العمليات البطيئة والبيروقراطية المفرطة في التنسيق والتعاون في ما بين الوكالات الحكومية جهود مكافحة الاتجار بالبشر. أنشأت الحكومة أنظمة تجيز تشكيل شركات توظيف موحدة جديدة. واستناداً إلى هذه الأنظمة، سوف يستبدل النموذج السائد للكفالة من قبل أشخاص فرديين أو شركات ويسمح للعمال المهاجرين بترك العمل لدى أصحاب عملهم بدون خسارة وضعهم القانوني في البلاد، مما يتاح لهم نظرياً متابعة قضية قانونية ضد المعتدين عليهم. وخلال الفترة المشمولة في هذا التقرير، تم إنشاء ما لا يقل عن 13 شركة توظيف موحدة في مختلف أنحاء المملكة، وذكرت التقارير أن الحكومة بدأت تنقل الكفالة من الأفراد إلى شركات التوظيف. وأبلغت الحكومة أنها أنشأت نظاماً لدفع الأجر في الفترة المشمولة بالتقرير التي تتصل على وجوب أن يدفع لجميع العمال المهاجرين الأجانب أجورهم من خلال تحويلات مصرافية، مما يتاح التحقق بصورة مستقلة من دفع الأجر كاملاً وفي الوقت المناسب.

وبهدف زيادةوعي العمال لحقوقهم، واصلت وزارة العمل في نشر دليل إرشادي يوزع على جميع العمال المهاجرين الذين يدخلون البلاد باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية، وبعض لغات بلد

## تقرير الاتجار بالبشر للعام 2013

### وزارة الخارجية الأمريكية

المصدر، يحتوي هذا الدليل على رقم الهاتف لتقديم شكوى عن حالات التعسف. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الشرطة السعودية خطًا ساخنًا على مدار 24 ساعة لحالات الطارئة لمكافحة الاتجار بالبشر يعمل عليه مشغلون يتكلمون اللغتين العربية والإنجليزية وعدة لغات لبلاد المصدر، وذلك على الرغم من أنه من غير الواضح كم بلغ عدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم من خلال هذا الخط الساخن. وخلال شهر الصوم في رمضان المبارك، نشرت الحكومة إعلانًا على التلفزيون ووسائل الإعلام الاجتماعية يؤكد على حكم الشريعة الإسلامية بفرض معاملة العمال المهاجرين بشكل لائق، إلا أن الإعلان لم يحدد الاتجار بالبشر بصورة واضحة. خلال الفترة المسماة بهذا التقرير، أجرت الأمانة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر ست مقابلات مع القنوات التلفزيونية العربية السعودية وغيرها، اعترفت فيها بوجود حالات الاتجار بالبشر والعمل القسري في المملكة العربية السعودية. اتخذت الحكومة إجراءات للحد من الطلب على البغاء، إذ أن الشريعة الإسلامية تحظر الدعارة بشكل صارم في المملكة العربية السعودية. إلا أن بعض المواطنين السعوديين يسافرون إلى المغرب، ومصر، واليمن، وأفغانستان، وباكستان، والهند، وبنغلادش سعيًا وراء ممارسة الجنس التجاري مع نساء وفتيات قاصرات من خلال الدعارة، واستمروا في السفر أيضًا إلى الخارج لاستغلال الفتيات الصغيرات جنسياً من خلال "عقود زواج مؤقتة".

لم تبلغ الحكومة عن قيامها بجهود ترمي إلى الحد من الطلب على السياحة الجنسية للأطفال من قبل المواطنين السعوديين في الخارج. كما أن ليس لدى القانون السعودي أية سلطة خارج الحدود السعودية لمقاضاة المواطنين السعوديين الذين يرتكبون جرائم السياحة الجنسية خارج المملكة العربية السعودية.

####